

ورقة التحول الديمقراطي في أفريقيا
(نموذج الإنتخابات في الدول الأفريقية ٢٠١٩-٢٠٢٢م)

د. هاجر خوجلي يوسف سراج
د. أروي عوض خليفة موسي

التحول الديمقراطي هو المسار للإزدهار والحكم الرشيد الذي يقود الدول للتنمية والتطور، ويتطلب مشاركة كافة المواطنين لخلق الأجواء السياسية المعافاة لإدارة بلادهم، إلا أن التحول الديمقراطي في الدول النامية ودول العالم الثالث أنصدم بالأزمات و الحروب الأهلية والإنقلابات العسكرية التي كرست لحقب طويلة من الإستبداد داخل الدول الأفريقية، فضلاً عن غياب الثقافة السياسية القومية التي تساهم في الإنسجام الوطني و الوفاق، مما أدى إلي ترسيخ أزمة الإندماج الوطني والتكامل، كما ساهم إستشراء العنصر القبلي في السياسة الإفريقية المعاصرة في تعطيل المؤسسات السياسية وتطور الدولة تجاه الديمقراطية وإستمرار الدكتاتوريات التي وظفت التباينات الإثنية و الثقافية لخدمة مصالحها. مثلت الإنتخابات المحرك الأساسي لإحداث التنوع والأنتقال السلمي للديموقراطية وتداول المناصب القيادية داخل الدولة وتنوع الأفكار والإستراتيجيات المطورة والمواكبة لمتغيرات العصر، بالإضافة لضرورة خلق الدولة القانونية التي تضمن الحقوق والواجبات إستناداً للمساواة والعدالة المجتمعية. إلا أن عملية الإنتخابات في الدول الإفريقية ما بين عامي (٢٠١٨-٢٠٢٢) تميزت بالإختلافات السياسية والقانونية كإستغلال الحاكم للثغرات القانونية لتفادي التناوب، ولجوء المرشحين إلى التدخلات القضائية التي تتحاز للسلطة، وقلّة مشاركة المواطنين في الانتخابات لإنعدام الثقة في طريقة إدارة العملية الإنتخابية. مع أن التحول الديمقراطي عبر الانتخابات في بعض الدول الإفريقية شهد إنفتاحاً تدريجياً نحو الممارسة الديمقراطية في هذه الدول.

إشكالية الورقة:

تمثلت إشكالية الورقة في أن التحول الديمقراطي أصبح مطلباً لمعظم دول العالم الثالث، إلا أنه محاط بالعديد من التحديات والصراعات التي تصعب من حدوثه بالسلاسة المطلوبة والتدرج الطبيعي للفكرة، وقد شكلت عملية الإنتخابات أهم الخطوات التي ترسخ للعملية الديمقراطية الشاملة لمشاركة كافة قطاعات الشعب وتحقيق العدالة الديمقراطية، إلا أنها تواجه إشكاليات حقيقية متمثلة في إستغلال الحاكم للثغرات القانونية لتفادي التناوب، ولجوء المرشحين إلى التدخلات القضائية التي تتحاز للسلطة، وقلّة مشاركة المواطنين في الانتخابات لإنعدام الثقة في طريقة إدارة العملية الإنتخابية.

فرضية الورقة:

تمثلت في أن التحول الديمقراطي في الدول الإفريقية في السنين الأخيرة شهد جهوداً حقيقية وسعياً حثيثاً لتطوير مفهوم الإنتقال من الجمود الدكتاتوري والعسكري لإحداث التحول عبر الإنتخابات في هذه الدول إستناداً علي الإنفتاح التدريجي نحو الممارسة الديمقراطية.

أهمية الورقة:

جاءت أهمية الورقة في أن عملية التحول الديمقراطي تشمل تغيير النظام غير الديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطي ثم تدعيمه بمؤسسات ديمقراطية وقانونية ، الأمر الذي تحتاجه الدول الإفريقية لترسيخ العدالة والمساواة والمشاركة الفاعلة في إتخاذ القرارات المحققة لتطوير وتنمية هذه الدول وإخراجها من بؤرة التبعية العسكرية والدكتاتوريات المتتالية وترسيخ الدولة القانونية.

منهجية الورقة: إستخدمت الدراسة المنهج التكاملية الذي إشمئل علي(المنهج المقارن، المنهج التاريخي، المنهج القانوني، المنهج الوصفي التحليلي).

هيكلية البحث: شملت مطلبين، المطلب الأول مفهوم التحول الديمقراطي والتحديات مع توضيح واقع الدولة القومية الإفريقية والتحديات التي تواجه التحول الديمقراطي فيها، المطلب الثاني تناول مفهوم التحول الديمقراطي عبر دور الإنتخابات في بعض الدول الإفريقية في الفترة ما بين ٢٠١٨-٢٠٢٢م.

المطلب الأول : مفهوم التحول الديمقراطي والتحديات :-

أولاً: مفهوم التحول الديمقراطي: الحديث عن موضوع التحول الديمقراطي، يظهر لنا أنه ليس هنالك وصفة واحدة جاهزة لعملية التحول والإصلاح السياسي، حيث تأخذ كل حالة طابعاً ثقافياً وسياسياً وأيديولوجياً يرتبط بطبيعة كل مجتمع وتركيبته اجتماعياً، الا أن هنالك ملامح عامة للمؤسسات والأدوار والأبنية والسلوكيات والتفاعلات والقيم التي يمكن أن تنتج حالة الديمقراطية، وبذلك فإن الديمقراطية ليست نمطاً جاهزاً ومعد سلفاً لإستخدامه بسهولة متى ما قرر الحاكم أو الشعب ذلك في أي وقت من الأوقات، بل أنها مناخ يفرض نفسه تدريجياً كأمر واقع مع نمو وعي المواطنين، وتطور استعداداتهم ليكونوا أهلاً لممارسة الديمقراطية الحقيقية^(١). يرى "صموئيل هنتجتون" أن : "الإنتقال هو اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الإستبداد، ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، وأن عملية افتتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض

على الحكام أن يتخذوا نماذج مختلفة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها، ومن بين العوائق نجد مستوى النمو الإقتصادي، حيث ينتصب الفقر حاجزاً أمام التحول الديمقراطي^(٢). ظهرت مفاهيم حديثة للديموقراطية وضعتها في تصورات ضيقة وأخرى شاملة، فالكاث والمفكر جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) صاغ المفهوم الضيق للديموقراطية حيث يرى أنها ليست إلا آلية لإختيار القيادة السياسية، فالمواطنون يعطون فرصة للاختيار بين قادة سياسيين أُنَادَ يتنافسون للحصول على أصواتهم، وما بين دورة إنتخابية وأخرى يتخذ رجال السياسة القرارات، وفي الإنتخابات المقبلة يستطيع المواطنون غسبدال المسؤولين الرسميين الذين إنتخبوهم، وما الديموقراطية إلا هذه القدرة على الإختيار من بين القادة في وقت الإنتخابات. وتعبير شومبيتر فإن: "النهج الديموقراطي هو ذاك التنظيم المؤسسي الذي يتيح التواصل إلى قرارات سياسية، والذي يكتسب فيه الأفراد القدرة على إتخاذ القرار بوساطة الكفاح التنافسي للحصول على أصوات الشعب"^(٣). بينما يتناول المفهوم الشامل للديموقراطية ما أقرحه ديفيد هلد (David Held) ، وقد جمع فيه آراء من التقاليد الليبرالية واخرى من الماركسية كي يتوصل إلى معني للديموقراطية يؤيد مبدأ اساسياً من الإستقلالية : "ينبغي أن يتمتع الأشخاص بحقوق متساوية، وبناء عليه ، بواجبات متساوية في تحديد الإطار السياسي الذي يولد الفرص المتاحة لهم ويحد منها، ونعني بذلك أن يكونوا أحراراً ومتساوين في عمليات التداول بشأن أوضاع حياتهم، وفي تحديد هذه الأوضاع، ما داموا لا يوظفون هذا الإطار لإنكار حقوق الآخرين"^(٤). يقصد بالتحول الديموقراطي إنتقال نظام سياسي تسلطي إلى نظام يقوم على المؤسسية وإطلاق الحريات العامة ، وترادف المصطلح كلمة (الديمقراطية Democratization) ، كما يمكن أن نعرف التحول الديموقراطي بأنه : تبني توجهات لترسيخ وتعزيز التقاليد الديموقراطية عوضاً عن توجهات الدولة المركزية القابضة أو تفعيل المؤسسات الديموقراطية الصورية التي إنشئت سلفاً في مرحلة سابقة من مراحل تطور النظام ، و في هذه الحالة يتم تغيير الحكومة التي لم يتم إختيارها بشكل ديمقراطي بأخرى يتم إختيارها في إنتخابات حرة وعلنية ونزيهة، وبالتالي عملية التحول الديموقراطي تشمل تغيير النظام غير الديموقراطي وإقامة بديل ديمقراطي ثم تدعيمه بمؤسسات ديمقراطية. تتسم عملية التحول الديموقراطي بعدد من السمات ، لعل أهمها^(٥): أنها عملية معقدة، وتشير للتحولات في البنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية، وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والإجتماعية والإقتصادية. عدم التأكد، كما تتضمن مخاطر الإرتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي، حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديموقراطي الجديد. تمر عملية التحول الديموقراطي بمرحلتين نوعيتين تتمثلان في مرحلة التحول إلى الليبرالية ثم مرحلة التحول إلى الديموقراطية.

مراحل التحول الديموقراطي^(٦): مرحلة القضاء على النظام السلطوي والتحول إلى الليبرالية Liberalization: هي تشير إلى التأكيد على حقوق الأفراد والجماعات، بينما الديموقراطية تتجاوز الليبرالية إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدراً أكثر إتساعاً من محاسبة النخبة، وإقرار المبادئ الأساسية للديموقراطية في إطار مؤسسي ديمقراطي. مرحلة الإنتقال الديموقراطي Democratic Transition: وهي التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة، وهي تتأثر بعدة مؤثرات أهمها مستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وطبيعة الثقافة السياسية، ووجود بيئة مناسبة للتحول. مرحلة ترسيخ الديموقراطية Consolidation: وهي مرحلة تحويل كل مظاهر وترتيبات مرحلة الإنتقال نحو الديموقراطية إلى مؤسسات سياسية معترف بها، منتظمة في أداء دورها ومقبولة من المواطنين ويخضعون لها ، وتمثل جانب الإستقرار والمؤسسية والمشاركة الفعالة.

أبعاد التحول الديموقراطي: تتمثل أبعاد التحول الديموقراطي في التحرر الإضافي فمتي تحققت الديموقراطية السياسية يصبح من الممكن إحراز المزيد من الديمقراطية، ويمثل البعد الثاني توسع المشاركة التي تشمل المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية، حيث يتم التحول من الديموقراطية السياسية إلى الإستقلالية الديموقراطية^(٧).

ثانياً: واقع الدولة الإفريقية الحديثة: تعاني العديد من الدول الإفريقية المعاصرة إشكاليات وأزمات سياسية معقدة من حروب أهلية وغياب اللحمة الوطنية والتنمية والديموقراطية ، نتيجة لأسباب وعوامل متباينة ترتبطت بمكوناتها الإجتماعية والطبقية النخبوية و بدايات نشأتها التي لعبت فيها الدول الإستعمارية دوراً مقدراً في تحديد مصائرها و رسم معالم مستقبلها.

نشأة الدولة القومية الإفريقية - الأزمات السياسية وأسبابها: قامت الدولة القومية والكيانات السياسية الإفريقية على خلفية إتفاقية فينا ١٨٨٥م والتي قسم معظم الدول الإفريقية بين الدول الإستعمارية الأوربية وفق مقتضيات مصالحها و دون مراعاة عنصر التجانس الثقافي و التوافق القومي ، وهو الأمر الذي إنعكس على واقع الدولة الإفريقية المعاصرة التي ولدت وهي تعاني من إشكاليات سياسية وإقتصادية وإجتماعية أثرت بشكل واضح في إستقرار الأنظمة السياسية الوطنية التي أتت بعد إجلاء المستعمر ، وقد تجسد تلك الأزمات في الحروب

الأهلية والإنقلابات العسكرية التي كرسَتْ لحقبة طويلة من الإستبداد، فضلا عن غياب الثقافة السياسية القومية التي تساهم في الإنسجام الوطني و الوفاق، وهو ما ترتب عليه أزمة الإندماج الوطني والتكامل، كما ساهم إستشراء العنصر القبلي في السياسة الإفريقية المعاصرة في تعطيل المؤسسات السياسية ونظور الدولة تجاه الديمقراطية وإستمرار الدكتاتوريات التي وظفت التباينات الإثنية و الثقافية لخدمة مصالحها. وبالتالي قاد ذلك إلى فشل الأنظمة السياسية الإفريقية عن تحقيق التنمية وعن ضمان الاستقرار والإيفاء بوعودها والتزاماتها، ولم تتمكن من تحقيق إنجازات اقتصادية، وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين، وحماية الأمن والاستقرار، وضمان حكم القانون والنظام.

ثالثاً: تحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا: بعد إنبهار الإتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات من القرت الماضي روجت للديمقراطية كهدي للشعوب ليحتذي بها للممارسة الحكم وتداول السلطة و أصبحت بمثابة الموضة تأثرت بها كافة المجتمعات ، إلا أن البداية الجدية للتحول الديمقراطي في القارة السمراء لم يأتي إلا ما نهاية القرن في عام ١٩٩٩م حيث عقدت منظمة الوحدة الإفريقية في آخر قمة قبل التحول الي الإتحاد الإفريقي، والتي قررت حينها عدم قبول تمثيل أي دولة أو رئيس إفريقي في اجتماعاتها اذا ما تم تغيير نظام الحكم فيها بأسلوب غير دستوري أو ديمقراطي . وعلي هذا الأساس تم منع عدد من رؤساء الدول الإفريقية من المشاركة في القمم الإفريقية مثل جزر القمر والنيجر وساحل العاج وموريتانيا . ولكن من الملاحظ أن المنظمة كانت تمارس نوع من التفرة عند الحديث حول عملية التحول الديمقراطي حيث كانت تستخدم هذا السلاح عادة ضد الدول الصغيرة والضعيفة ولا تجرؤ أن تستخدمه ضد الدول القوية والكبيرة في إفريقيا مثل نيجيريا التي كان يحكمها حكام عسكريون قاموا بانقلابات عسكرية ولم تمنع المنظمة حضورهم لاجتماعاتها.

(١)التحديات الإجتماعية : من واقع التجارب السابقة للمجتمعات المتحولة يلاحظ أنها تواجه أزمة ثقة كبيرة ما بين النخب الحاكمة وعناصر التغيير وأطراف الصراع الأخرى ، خاصة إذا كان المجتمع في ما مضي يعاني من إشكالات وأزمات عمقت شقة الخلاف ويتطلب بناء الثقة بين الفرقاء^(٨)، كما هو الحال في جنوب إفريقيا حيث كانت تعاني في مرحلة التحول والتفاوض من صعوبات للسير قدماً نتيجة لنظام الفصل العنصري (الأبارتيد) الذي أجبر السكان السود والمولودين على العيش بعيداً عن المناطق الحضرية التي كانوا يعملون فيها، وهذا الأمر قد تمخضت عنه عادات اجتماعية مرتبطة بهذا الوضع وعصية على التغيير، وقد عقدت الأمور وقاد إلى عيش السكان منفصلاً عن مجتمعات البيض في غيتو خلقت ما يشبه " غيتو إيديولوجي " وعزلة إجتماعي ، مما يتطلب الأمر المضي قدماً على درب التغيير بجدية ونضالاً مستمراً لتجاوز مرارات الماضي والتصالح مع الحاضر .

(٢)التحديات السياسية: تمثلت التحديات السياسية في مرحلة التحول و تدعيم الديمقراطية وترسيخ مؤسساتها (كما هو الحالة في دول ثورات الربيع العربي)، وأي فشل في تحقيق نجاحات في ذلك قد يقود الدولة إلى المربع الأول وإنتكاسة التجربة .ومن التحديات السياسية أيضاً إنعدام اليقين أثناء فترة التحول وما يصاحبه من قلق شعبي وفوضى و أزمات، بالإضافة إلي سداد قنوات التحول في ظل تعادل القوة بين النظام الدكتاتوري والقوى المطالبة بالديمقراطية، وبناء حكومة تتمتع بقدر كاف من الثقة والدعم الشعبي ، و ضمان عدم تأثر نتائج الانتخابات بنفوذ الدولة العميقة والنخب الحاكمة القديمة، (كما حدث ذلك في مصر حيث أنه وبعد مضي عام من أول إنتخابات عاد النظام القديم والمؤسسة العسكرية بإنقلاب عسكري أطاح بأول حكومة منتخبة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م)،ومثل هذه الممارسات قد تقوض الدولة وتدخلها في فوضى عارمة ، مما يتطلب ذلك تبني خطوات للتقدم على المسار الديمقراطي وتجنبهم الدخول في عمليات أو مواقف صراعية كما حدث في تجربة جنوب إفريقيا، و ضرورة التوصل إلى إجماع قومي راسخ تستوعب كافة القوميات والجماعات الثقافية والإثنية، وتحديد خارطة طريق تتمتع بالقبول الواسع خلال فترة عدم الإستقرار، ونحويل حالة عدم اليقين السائدة إلى يقين، كما يتطلب ذلك تفكيك المنظومة الرئاسية والحزبية والأمنية لنظام السابق (التجربة التونسية).

(٣)التحديات الاقتصادية: يعتبر العنصر الإقتصادي عنصر مهما في مرحلة التحول وذلك لترقب الجماهير لتغييرات جذرية على مستوى المعيشة، وبالتالي فإن مرحلة التحول ليس فقط مرحلة للتغيير على المستوى السياسي بل يجب أن يشمل الإقتصاد أيضاً ، كما أن الإهتمام بالإقتصاد ونجاح البرامج الإصلاحية الإقتصادية قد تكون سندا للعملية السياسية (كما يري رواد مدخل التحديث). كما تتمثل التحديات الاقتصادية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ودفع النمو الإقتصادي، وضرورة أن يلعب الإقتصاد دوره في دعم عملية التحول السياسي، و التقليل من البطالة وإرتفاع معدل التضخم والفقير و إفلاس الدولة والحد من اللامساواة وتحقيق العدالة التوزيعية، وجلب الإستثمار و الإهتمام بالتعليم والبنية الأساسية، وتحقيق نمو إقتصادي مصحوب بالعدالة الإجتماعية والإنصاف^(٩).

المطلب الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي ودور الإنتخابات في الدول الإفريقية:

تعاني العديد من الدول الإفريقية المعاصرة إشكاليات وأزمات سياسية معقدة من حروب أهلية وغياب اللحمة الوطنية والتنمية والديمقراطية، نتيجة لأسباب وعوامل متباينة ترتبط بمكوناتها الاجتماعية والطبقية النخبوية و بدايات نشأتها التي لعبت فيها الدول الإستعمارية دوراً مقدراً في تحديد مصائرهما و رسم معالم مستقبلها. حيث تتناول هذه الورقة بالتحليل طبيعة ومعنى استراتيجيات الفوز في الانتخابات الإفريقية: كاستغلال الحاكم الثغرات القانونية لتفادي التناوب، ولجوء المرشحين إلى التدخلات القضائية التي تتحاز للسلطة، وقلّة مشاركة المواطنين في الانتخابات لانعدام الثقة في الانتخابات، وذلك بغية فهم الديناميات التي تقوم عليها الديمقراطية في إفريقيا. كانت النقطة الأولى في الانتخابات الأخيرة بالدول الإفريقية أن حملات هذه الانتخابات لم تختلف كثيراً عن سابق عهدها؛ حيث سيطرت على معظم المنصات السياسية خطابات عرقية ودينية بنكهة مختلفة حسب توجهات الأحزاب وزعمائها، ما بين تمظهر مجموعة عرقية معينة بالضحية والأخرى بالظالمة، أو نشر خوف من تهديدات مجموعة منافسة للتأثير في آراء الناخبين من إقليم أو منطقة معينة. وفي الدول التي يحكمها الرؤساء المهيمنون أو "الرجال الأقوياء"، مثل: تشاد وجيبوتي^(١٠) وجمهورية الكونغو، فإن الحملات بها اتسمت بنبذة صوت المصالحة أو تقوية سلطة الدولة لمواجهة المسلحين والخارجين عن القانون أو إصلاح الاقتصاد وتشبيد أعمدة التنمية والاهتمام بمطالب الشباب. كشفت جهود السنوات الأخيرة أن المساحات السياسية العامة تشهد انفتاحاً تدريجياً في عدة دول بالمنطقة؛ حيث يجد السكان منافذ جديدة للتعبير عن حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وطلب مساءلة حكوماتهم. ومع ذلك، تؤكد انتخابات أوغندا وجمهورية الكونغو^(١١) أن الانتظام في إجراء الانتخابات لا يضمن حريتها ونزاهتها دائماً؛ إذ تتطلب عملية الانتخابات من الهيئات والوكالات الانتخابية الوطنية استقلالية إدارية واحترام ثقة الجمهور في العمليات الانتخابية من خلال ضمان الشفافية والنزاهة وتوفير فرص عادلة لجميع الأطراف المعنية. ويلاحظ أيضاً من طبيعة تعيين رؤساء اللجان الانتخابية الوطنية أن الانتخابات تشكل قوة وسلطة في حدّ ذاتها، وأن الرؤساء الساعين إلى تجديد ولايتهم والمرشحين المعارضين يدركون تماماً حاجتهم إليها لتدعيم مواقفهم السياسية وتأكيد سلطتهم الوطنية. شهد عام ٢٠٢١ سلسلة انتخابات عامة في مختلف الدول بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويمكن التنبؤ بنتائج معظمها اعتماداً على نتائج الانتخابات التي أُجريت بالفعل، بين يناير وأبريل ٢٠٢١، وتتبعاً للاستراتيجيات التي تنبأها حكام تلك الدول، خاصة في أوغندا وتشاد وجمهورية الكونغو وبنين للتغلب على منافسيهم^(١٢)

أولاً: الانتخابات في أفريقيا الوسطى:-

يُنْتَخَب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى في نظام من الجولتين بأغلبية الأصوات لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. يُنْتَخَب المرشح الذي يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المدلى بها في الاقتراع الأول إذا لم يكن الأمر كذلك، تُجرى جولة الإعادة بين أكبر مرشحين لتحديد الفائز^(١٣). كانت الانتخابات الرئاسية السابقة هي الأولى التي أُجريت بموجب دستور ٢٠١٥م، الذي أنشأ الجمهورية السادسة. فاز فاوستن أرشينج تواديرا، وتولى منصبه في ٣٠ مارس ٢٠١٦م، أثرت عدة عقبات على العملية الانتخابية. جرت انتخابات ديسمبر ٢٠٢٠ أثناء جائحة كوفيد-١٩ مما أثار مخاوف من تأجيلها ومع ذلك، يحظر الدستور أي تمديد إضافي لفترة ولاية الرئيس الحالي إلى ما بعد فترة ولايته، والتي هي بالنسبة لتواديرا في ٢٩ مارس ٢٠٢١م، حاولت الحكومة تعديل الدستور، لكن المسودة رفضت من قبل المحكمة الدستورية في ٥ يونيو ٢٠٢٠م بالإضافة إلى ذلك لا تزال البلاد أيضاً خاضعة لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام مينيوسكا، في حين أن ثلثي البلاد تسيطر عليها الجماعات المسلحة المتمردة^(١٤). في مطلع سبتمبر، منحت المحكمة الدستورية الهيئة الوطنية للانتخابات مهلة حتى ٢٧ سبتمبر لنشر سجل الناخبين المحدث في ١٠ سبتمبر، لاحظت المعارضة والعديد من منظمات المجتمع المدني علناً أن الانتخابات قد تتأخر، وفي حال تمديد الفترتين الرئاسية والبرلمانية طالبوا بتشكيل حكومة وحدة وطنية، من جهتها أعلنت الوكالة الوطنية للطاقة أن النتائج ستؤجل حتى ٨ أكتوبر بسبب مشاكل فنية، لكن التصويت لن يؤجل. بقيت الجولة الأولى محددة في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠م من قبل الهيئة القومية للانتخابات. أُجريت الانتخابات العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠م لانتخاب الرئيس والجمعية الوطنية، ومن ثم أُجريت جولة ثانية من الانتخابات التشريعية في ١٤ فبراير ٢٠٢١^(١٥). لم يكن من الممكن إجراء التصويت في العديد من مناطق البلاد التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، مما أدى إلى وصف بعض وسائل الإعلام في أفريقيا الوسطى ومرشحي المعارضة للانتخابات بأنها مهزلة وتروير وأغلق حوالي ٨٠٠ من مراكز الاقتراع في البلاد، ما بلغ ١٤٪ من الإجمالي بسبب العنف^(١٦)، وخلال الجولة الأولى لم يكن التصويت ممكناً في ٢٩ من ٧١ محافظة فرعية، بينما تمكنت ستة أخرى فقط من التصويت جزئياً قبل الإغلاق بسبب تخويف الناخب^(١٧).

طلبت وزيرة خارجية جمهورية إفريقيا الوسطى سيلفي تيمون، طلبت المساعدة من روسيا ورواندا لتأمين الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم ٢٧ ديسمبر حيث توحدت أقوى ست مجموعات مسلحة تسيطر على ثلثي جمهورية إفريقيا الوسطى في ١٧ ديسمبر، التي تشهد حرباً أهلية منذ ثماني سنوات، وأعلنت في ١٩ من الشهر نفسه، قبل ثمانية أيام من الانتخابات الرئاسية والتشريعية، هجوماً بهدف منع إعادة انتخاب الرئيس تواديرا لكنهم واجهوا قوات تفوقهم عدة وعتاداً، ومجهزة بشكل كبير تتمثل بجيش إفريقيا الوسطى وقوة الأمم المتحدة المنتشرة منذ ٢٠١٤، وتضم نحو ١٢ ألف جندي إلى جانب مئات الجنود الروانديين أرسلتهم كيغالي، وقوات شبه عسكرية روسية جاءت بقرار من موسكو في بداية هجوم المتمردين، حيث استجابت رواندا لطلب تيمون وأرسلت قوات. كما أرسلت روسيا أيضاً ١٤ ضابطاً يخدمون في بعثة قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بالإضافة إلى عدد كبير من العسكريين، إلى جمهورية إفريقيا الوسطى لتدريب جيشها بناءً على طلب مسؤوليها^(١٨) ويتنافس في الانتخابات الرئاسية، ١٧ مترشحاً أبرزهم الرئيس المنتهية الولاية فوستين أرشانج تواديرا، ورئيس الوزراء الأسبق، مارتين زيغويل، ورئيسة الفترة الانتقالية (٢٠١٤-٢٠١٦)، كاثرين سامبا بانزا. ودعت أحزاب المعارضة إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية، معتبرة أنها ستجرى في أجواء الصراع ولن تكون نزيهة وشفافة. أظهرت النتائج الأولية في ٤ يناير ٢٠٢١ أن الرئيس فوستان أرشانج تواديرا قد أُعيد انتخابه بنسبة ٥٤٪ من الأصوات، فيما بلغت نسبة المشاركة ٧٦.٣٪ من الناخبين المسجلين^(١٩).

ثانياً: الإنتخابات في تشاد:-

في النظام الانتخابي الذي تم إدخاله في عام ١٩٩٦، يتم انتخاب رئيس تشاد لولاية مدتها خمس سنوات بنظام من جولتين ، مع الأغلبية المطلقة المطلوبة لمنع جولة ثانية من التصويت. في انتخابات عام ٢٠١٦ قدم ٢٣ مرشحاً طلباتهم للترشح للرئاسة بمن فيهم الرئيس إدريس ديبي، مُنع أحد أبرز أعضاء المعارضة نغاريجي يورونغار من الترشح بسبب "مخالفات إدارية". في يوم انتخابات عام ٢٠١٦ تم قطع الإنترنت عبر الهاتف المحمول واتصالات الإنترنت الثابتة والرسائل النصية القصيرة وبعض الإجراءات الأخرى، في ٢١ أبريل ٢٠١٦ زعمت اللجنة الانتخابية أن ديبي حصل على ٦١.٥٦٪ من الأصوات وأن صالح كيزابو الذي احتل المركز الثاني حصل على ١٢.٨٠٪. صادق المجلس الدستوري على النتائج في ٤ مايو ٢٠١٦، ورفض استئنافاً مشتركاً من مرشحي المعارضة على أسس فنية بأنه "لا يمكنه مراجعة الطعون المقدمة بشكل مشترك". أظهرت النتائج النهائية الصادرة عن المحكمة أن ديبي حصل على ٥٩.٩٢٪ من الأصوات وكيزابو بنسبة ١٢.٧٧٪^(٢٠). أجريت انتخابات الرئاسة التشادية في **تشاد في ١١ أبريل ٢٠٢١**. وقد شغل المنصب **إدريس ديبي إتنو** الذي خدم خمس فترات متتالية منذ الاستيلاء على السلطة في **انقلاب تشاد ١٩٩٠**، ومن ثم ترشح للولاية السادسة، صوت الناخبون الأحد ١١ أبريل ٢٠٢١ م في تشاد في الانتخابات الرئاسية و سعى الرئيس إدريس ديبي إتنو الذي يحكم تشاد بلا منازع منذ ثلاثين عاماً إلى الفوز بالولاية السادسة في مواجهة ستة مرشحين غير معروفين بعدما أراح بعنف في بعض الأحيان الشخصيات النادرة التي كان يمكن أن تهدده في المعارضة المنقسمة. وأدلى الرئيس البالغ من العمر ٦٨ عاماً بصوته صباح الأحد إلى جانب زوجته هيندا التي كانت حاضرة بقوة خلال الحملة الانتخابية. وصرح السيد ديبي أمام صحافيين وعسكريين وشرطيين "أدعو جميع التشاديين في كل مكان إلى أن يأتوا ويصوتوا بكثافة لممارسة واجبهم والحق في اختيار المرشح الذي يعتقدون أنه الأفضل لهم" وأضاف: "مقاطعة الأمر متروك لكم لتقولوا ما إذا كانت هناك مقاطعة لكن كل شيء يجري بهدوء وأمن وفي بلد يسوده السلام والاستقرار"^(٢١). قبل شهرين فقط، اتحد ١٥ حزباً معارضاً على أمل الفوز في الانتخابات عبر تقديم مرشح واحد لكنها أخفقت. فقد أبطلت المحكمة العليا ترشيحات سبعة من المتنافسين الـ ١٦. ثم انسحب ثلاثة مرشحين بينهم صالح كيزابو الخصم "التاريخي" لديبي، للاحتجاج على العنف ودعوا إلى مقاطعة الاقتراع. لكن المحكمة أبقّت أسماءهم على بطاقات الاقتراع التي باتت تضم عشرة مرشحين. ويتحدّى الرئيس ستة مرشحين هم فيليكس نيالبي رومادومنغار وألبرت باهيمي باداكيه وتيوفيل يومومبي مادجيتولوم وبالتازار العادوم جرما وبريس مبايمون غيندمباي وأول امرأة ترشح في تاريخ تشاد ليدي بيسيدا^(٢٢). جرت الانتخابات كما هو مخطط لها في ١١ أبريل ٢٠٢١ م، في نفس اليوم استولت مجموعة من المتمردين المسلحين وهي **جبهة التغيير والوفاق في تشاد** على حاميات في شمال تشاد. ذكرت السلطات الحكومية في ١٧ أبريل أنها دمرت أحد صفوف المتمردين وكانت تبحث عن المتمردين الآخرين. أظهرت النتائج المؤقتة الصادرة في ١٩ أبريل أن الرئيس إدريس ديبي قد فاز بإعادة انتخابه بنسبة ٧٩.٣٪ من الأصوات. بعد يوم واحد توفي إدريس ديبي أثناء زيارته للقوات، بعد أن أصيب بجروح في اشتباكات مع المتمردين. حيث أعلن متحدث باسم الجيش التشادي عبر التلفزيون الوطني في ٢٠ أبريل/نيسان ٢٠٢١ م وفاة الرئيس إدريس ديبي إتنو (٦٨ عاماً)، متأثراً بجروح أصيب بها خلال اشتباكات بين المتمردين والقوات الحكومية. و تم حل الحكومة والبرلمان، وإغلاق جميع الحدود، وتكوين مجلس عسكري انتقالي برئاسة محمد إدريس ديبي

إيتنو، أحد أبناء دبيي. سيكون هذا المجلس مسؤولاً عن البلاد لمدة ١٨ شهراً، ما يخالف دستور تشاد الذي ينص على أنه في حالة وفاة الرئيس، يقود رئيس الجمعية الوطنية البلاد مؤقتاً لمدة ٤٥ إلى ٩٠ يوماً قبل إجراء انتخابات جديدة^(٢٣)

ثالثاً: الانتخابات في أوغندا: - يُنتخب رئيس أوغندا باستخدام نظام **الدورتين**، حيث يحتاج المرشحون إلى الحصول على ٥٠٪ على الأقل من الأصوات لينتخبوا في الجولة الأولى، ينص الفصل ١٤٢ من قانون الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ على أن المرشحين للرئاسة يجب أن يكونوا مواطنين أوغنديين بالولادة وأن يكونوا مؤهلين ليكونوا نواباً. يُطلب من المرشحين أيضاً أن يتمتعوا بعقل سليم وليس لهم صلة رسمية بالمفوضية الانتخابية الأوغندية. ألغى تحديد المدة في عام ٢٠٠٥ و يُشرف على الانتخابات من قبل اللجنة الانتخابية الأوغندية. كما يبلغ إجمالي عدد مقاعد **البرلمان الأوغندي** ٥٢٩ مقعداً، بما في ذلك ٣٥٣ نائباً منتخباً باستخدام الفوز للأكثر أصواتاً في الدوائر الانتخابية الفردية. وبنفس الطريقة، شغلت ١٤٦ مقعداً للنساء، بمقعد واحد لكل **منطقة**. أخيراً، يُشغل ٣٠ مقعداً بشكل غير مباشر عن طريق هيئات انتخابية خاصة: ١٠ مقاعد للجيش، و ٥ للشباب، و ٥ للكبار، و ٥ للنقابات، و ٥ للأشخاص ذوي الإعاقة. في كل مجموعة من هذه المجموعات، يجب انتخاب امرأة واحدة على الأقل (انتتان على الأقل لمجموعة الجيش)^(٢٤). أدلى الأوغنديون بأصواتهم يوم الخميس ١٤ يناير ٢٠٢١م في انتخابات رئاسية شهدت توتراً حيث يناقش النائب الشاب والمغني الشعبي بوبي واين الرئيس المنتهية ولايته يويري موسيفيني المرشح لولاية سادسة بعد ٣٥ عاماً في السلطة. وكان قد توقفت الحملات الانتخابية في مبارارا، كابارولي، لويرو، كاسيس، ماساكا، اكيسو، **جينجا**، كالونغو، كازو **كامبالا** وتورورو في ٢٦ يناير عام ٢٠٢٠. قالت الحكومة إنها تهدف إلى منع انتشار **جائحة فيروس كورونا في أوغندا**، لكن منتقدين قالوا إن ذلك كان بسبب شعبية المعارضة في تلك المناطق. أما المراقبون الدوليون، فإن الإتحاد الأوروبي لم ينشر مراقبين (بعثة مراقبة الانتخابات - بعثة مراقبة الانتخابات) بسبب تجاهل التوصيات السابقة، بينما في ١٣ يناير ٢٠٢١، ألغت الولايات المتحدة مراقبتها للانتخابات الرئاسية في أوغندا قائلة إن التصويت سوف يفنر إلى الشفافية والمساءلة^(٢٥). في ١٨ نوفمبر ٢٠٢٠، أُلقي القبض على مرشح المعارضة بوبي واين (اسمه الحقيقي روبرت كياغولانبي) بزعم انتهاكه لبروتوكولات كوفيد-١٩ خلال حملته الرئاسية في أوغندا. زعمت منصة الوحدة الوطنية أن الاعتقالات المستمرة لأعضائها كانت تهدف إلى خنق قدرتهم على القيام بحملة بدلاً من اتباع بروتوكولات كوفيد. ونزل أنصار واين إلى شوارع **كامبالا** واشتبكوا مع قوات الأمن. أدى ذلك إلى احتجاجات عنيفة قتل فيها ١٠٠ شخص وجرح أكثر من ٥٠٠ شخص، واعتقل واين مرة أخرى في ٣٠ ديسمبر في جزيرة كالانجالا، حيث قطعت الشرطة مسيرة كان ينظمها. فضت الشرطة المسيرة باستخدام الغاز المسيل للدموع ووضعت واين قيد الإقامة الجبرية في منزله في كامبالا. خلال حملته، اعتقل وسجن وقتل العديد من مساعديه وحراسه الشخصيين وأعضاء الوفد المرافق له^(٢٦). ومن ثم أجريت الانتخابات العامة في **أوغندا** في ١٤ يناير ٢٠٢١ لانتخاب الرئيس وأعضاء **البرلمان**. وأعيد انتخاب الرئيس الحالي **يوري موسيفيني**، الذي يحكم البلاد منذ عام ١٩٨٦^(٢٧)، لولاية سادسة بنسبة ٥٨.٦٤٪ من الأصوات، **وبلغ إقبال الناخبين** ٥٧٪. حيث أعلن القاضي سيمون موجيني بياباكاما، رئيس اللجنة الانتخابية، فوز موسيفيني في الانتخابات الرئاسية في ١٦ يناير، مشيراً إلى أنه حصل على ٥٩٪ من الأصوات، مقابل حصول واين على ٣٥٪. وبلغت نسبة إقبال الناخبين ٥٧٪. وبحسب بياباكاما إنها كانت انتخابات سلمية. وفي حديثه قبل إعلان النتائج قال واين للصحفيين إنها «أكثر انتخابات تزويراً في تاريخ أوغندا»، واتهم موسيفيني أيضاً بوضعه "تحت الحصار"، حيث طوقت قوات الأمن منزله. ونفى موسيفيني هذه المزاعم في خطاب متلفز بعد إعلانه الفأز، قائلاً إن الأصوات قد جرى عدها ألياً وأنها «قد تكون أكثر انتخابات خالية من الغش منذ عام ١٩٦٢». تحدى بياباكاما واين لتقديم أدلة على مزاعم الاحتيال^(٢٨).

رابعاً: الانتخابات في الكونغو (الديموقراطية .. برازفيل) :-

يُنتخب رئيس جمهورية الكونغو لولاية مدتها خمس سنوات، ويُمكن إعادة انتخاب الرئيس بحد أقصى مرتين. يجري انتخاب المرشح الذي حصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة فقط. إذا لم يحصل أي مرشح على هذه الأغلبية، فإن المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات يواجهان جولة ثانية بعد واحد وعشرين يوماً من إعلان النتائج من قبل المحكمة الدستورية^(٢٩).

الكونغو الديمقراطية: شكّلت موافقة الرئيس المنتهية ولايته جوزيف كابيلا على الالتزام بما يقُرّه دستور الكونغو الديمقراطية فيما يخص تحديد فترات الرئاسة بمدتين فقط، وعدم ترشحه للانتخابات الرئاسية ديسمبر ٢٠١٨م تطوّراً نوعياً يحرك الركود الذي ساد الساحة السياسية، وفي سابقة هي الأولى التي تشهدها البلاد، والتي عانت على مدى عقود طويلة من الحكم الديكتاتوري، والانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية

منذ استقلالها في عام ١٩٦٠م، وما يمكن أن يترتب عليها من احتمالية أن تشهد الكونغو الديمقراطية أول انتقال ديمقراطي للسلطة في تاريخها منذ الاستقلال.

طبيعة الأوضاع ما قبل الانتخابات الرئاسية: لم تُقَلِّح محاولات كابيلا منذ عام ٢٠١٦م بتعديل دستور البلاد للسماح له بالبقاء في السلطة لمُدَد رئاسية أخرى؛ حيث واجه معارضةً شديدة على الصعيدين المحلي والدولي؛ فقد طالبت المعارضة السياسية في البلاد وعدد من الأطراف الإقليمية والدولية- مثل الاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية- الرئيس كابيلا بعدم السعي للحصول على ولاية ثالثة، وضرورة ترك منصبه عقب انتخابات ٢٠١٨م، الأمر الذي وصل إلى تهديد الأخيرة بفرض عقوبات مالية على كابيلا وبعض مسؤوليه الكبار إذا لم يوافق على التخلي عن السلطة. كما خرجت المسيرات الراضية إلى الشوارع والمدن الكونغولية للاحتجاج على استمرار كابيلا في السلطة، وهو ما قُوِّبَ بالعنف من قِبَل قوات الأمن بما أسفر عن مقتل العشرات، وإصابة واعتقال المئات من المحتجين، من أجل إخماد أيِّ مقاومة لاستمراره في السلطة. ولعبت الكنيسة الكاثوليكية في الكونغو الديمقراطية التي تتمتع بتأثير كبير في الحياة السياسية دوراً محورياً في الوساطة والتوصل إلى اتفاق سلام في البلاد- وهي التي عارضت استمرار كابيلا في الحكم بعد انتهاء ولايته الثانية وفقاً للدستور، ورأت أنه كان من المفترض أن يتخلى في عام ٢٠١٦م- بين كابيلا والمعارضة تعهد فيه على انتقال السلطة لرئيس جديد من خلال انتخابات نزيهة، والتي تأجلت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧م. وقد تزامن مع الأزمة السياسية في البلاد خلال العامين الماضيين عدة أزمات واجهت الدولة الكونغولية؛ حيث تعاني البلاد خلال السنوات الأخيرة من أزمة إنسانية شديدة، وهو ما دفع الأمم المتحدة إلى وضعها في الفئة الثالثة ما يعني أنها في أعلى مستوياتها؛ حيث أشار تقرير لمجلس الأمن الدولي إلى أن هناك ما يتجاوز ١٣.١ مليون مواطن كونغولي بحاجة إلى مساعدات إنسانية، فيما يعاني ٧.٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي بالبلاد. وقد تقامت الأزمات مع تفشي مرض الإيبولا بمناطق متعددة بالبلاد منذ أغسطس ٢٠١٨م؛ حيث أودى بحياة أكثر من ٣٤٧ شخصاً وفقاً لوزارة الصحة الكونغولية؛ الأمر الذي دفع لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة إلى تأجيل عملية التصويت في بعض المدن الكونغولية بسبب انتشار الوباء^(٣٠). هذا بالإضافة إلى وجود بعض المشاكل الفنية، وإندلاع حريق في بعض المستودعات التابعة للجنة الانتخابات بالعاصمة كنشاسا، صاحب ذلك إندلاع أعمال العنف، كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تعطيل عملية الانتخابات في وقتها المحدد. بعد إعلان اللجنة الوطنية للانتخابات تنافس ٢١ مرشحاً في سباق الرئاسة، برز ثلاثة مرشحين كأوفر حظاً للفوز بالانتخابات الرئاسية، وهم إيمانويل شادراي، ومارتن فايولو، وفيليكس تشيسيكودي، فيما استُبعدَ مرشحان اثنان من منافسي مرشح الحزب الحاكم؛ حيث تمَّ استبعاد المرشح المحتمل "جان بيبير بيمبا" من سباق الانتخابات عقب تأييد المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي حكماً بالسجن ضده لمدة عام بحقه وغرامة مالية بقيمة ٣٠٠ مليون يورو، بسبب تورطه في رشوة الشهود لدى المحكمة، وهو ما اعتبرته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة غير مقبول. وكانت المحكمة الدستورية في الكونغو الديمقراطية قد أيدت قرار لجنة الانتخابات برفض قبول ترشيحه؛ لعدم أهليته نتيجة إدانته. بالإضافة إلى المرشح المحتمل الآخر مويس كاتومبي. وقام النظام الحاكم في البلاد بحشد كلِّ الإمكانيات والدعم لخليفة كابيلا الذي رشَّحه الحزب الحاكم ودعَّمه الرئيس المنتهية ولايته، وهو إيمانويل رامازاني شادراي، حيث قامت السلطات بحظر التجمُّعات الانتخابية للمنافسين في معازل المعارضة^(٣١). أعلنت المحكمة الدستورية في الكونغو الديمقراطية رسمياً الأحد فوز المعارض فيليكس تشيسيكودي في انتخابات الرئاسة التي جرت في ٣٠ ديسمبر/كانون الأول. وسيخلف تشيسيكودي الرئيس المنتهية ولايته جوزيف كابيلا الذي يحكم البلاد منذ ٢٠٠١م. من جهته، دعا المعارض مارتن فايولو الكونغوليين إلى تنظيم "احتجاجات سلمية في كل أنحاء البلاد" للاحتجاج على قرار المحكمة الدستورية. وقال رئيس المحكمة بينوا لوامبا بيندو إن "المحكمة تعلن رئيساً لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالأغلبية البسيطة"، ليصبح تشيسيكودي خامس رئيس للبلاد منذ الاستقلال في ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٦٠م. وسيخلف تشيسيكودي الرئيس المنتهية ولايته جوزيف كابيلا الذي يحكم البلاد منذ اغتيال والده لوران ديزيريه كابيلا قبل ١٨ عاماً، في ١٦ يونيو/كانون الثاني ٢٠٠١م^(٣٢)

الكنغو برزفيل: يتنافس سبعة مرشحين في هذه الانتخابات. اختير ساسو نغيسو مرشحاً عن حزب العمال الكونغولي في نهاية مؤتمر نُظِم في ديسمبر ٢٠١٩ وأعلن ترشيحه في ٢٣ يناير ٢٠٢١. كما اختير جاي بريس بارفيه كوليلاس مرشحاً لاتحاد الديمقراطيين الإنسانيين يوكي في ١ فبراير، بدأت الحملة الانتخابية في ٥ مارس ٢٠٢١، تحت رعاية اللجنة الوطنية المستقلة للانتخاب و يشار إلى أن الرئيس الحالي دينيس ساسو نغيسو البالغ من العمر ٧٧ عاماً، الذي أعلن ترشحه مجدداً في هذه الانتخابات، ظل في السلطة لمدة ٣٦ عاماً مما يجعله

أحد أطول الرؤساء خدمة في إفريقيا ، ومن بين منافسيه ماتياس دزون، وزير المالية الأسبق (١٩٩٧-٢٠٠٢)، وجاي بريس بارفيه كوليلاس، الذي حل في المركز الثاني في انتخابات عام ٢٠١٦ الرئاسية التي فاز بها ساسو نجيسو، وقد فاز ساسو الذي يحكم مسبقاً بنسبة ٦٠٪ من الأصوات دون الحاجة إلي جولة ثانية حسب وزارة الداخلية^(٣٣).

خامساً : الإنتخابات في النيجر :-

ورد في أحد التقارير الدولية بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠ يُجري النيجر، إحدى أفقر دول العالم التي قوضتها هجمات الجماعات المتطرفة، أول انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة في تاريخها، من خلال انتخابات رئاسية تنظم اليوم الأحد ويغادر على إثرها، الرئيس محمدو يوسفو الذي يحكم البلاد منذ ٢٠١١، السلطة بعد انقضاء ولايته الدستوريتين. ولم يشهد هذا البلد الواقع في منطقة الساحل في السابق أي انتقال للسلطة بين رئيسين منتخبين منذ استقلال الدولة عن فرنسا في عام ١٩٦٠، جراء الانقلابات التي كانت تطيح الرؤساء (١٩٧٤ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠١٠)^(٣٤). وسيكون الانتقال مهماً ليس فقط في النيجر، وإنما في غرب أفريقيا بالكامل. يجري انتخاب الرئيس بنظام الدوريتين، فإذا لم يحصل أي مرشح على أغلبية الأصوات في الجولة الأولى، تُعقد جولة ثانية. يجري انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم ١٧١ بطريقتين؛ يُنتخب ١٥٨ عضواً من ثماني دوائر انتخابية متعددة الأعضاء على أساس المناطق عن طريق التمثيل النسبي لقائمة الحزب. يجري حجز ثمانية مقاعد أخرى لمجموعات الأقليات وخمسة مقاعد (واحد لكل قارة) للنيجريين الذين يعيشون في الخارج بشكل دائم، ويتم انتخابهم جميعاً من دوائر انتخابية ذات عضو واحد عن طريق الفوز للأكثر أصواتاً^(٣٥). أعلنت اللجنة الانتخابية في النيجر الأحد، إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠م، وكان رئيس النيجر محمدو إسوفو قد أعلن عدم رغبته في الترشح لفترة رئاسة ثالثة، فيما اختار حزب النيجر من أجل الديمقراطية والاشتراكية الحاكم وزير الداخلية محمد بازوم لتمثيله في الانتخابات الرئاسية وشغل بازوم عدة مناصب وزارية في عهد الرئيس محمدو إسوفو، بينها حقيقتاً الداخلية منذ أبريل ٢٠١٦، والخارجية، كما انتخب عدة مرات نائباً في البرلمان^(٣٦). وينحدر محمد بازوم من الأقلية العربية، وهو من مواليد نجورتي، في منطقة ديفا بجنوب شرق البلاد، التي كانت مسرحاً منذ عام ٢٠١٥ لمعارك طاحنة مع جماعة بوكو حرام الإرهابية. أُجريت الانتخابات العامة في النيجر في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠ لانتخاب الرئيس والجمعية الوطنية. ونظراً لعدم حصول أي مرشح رئاسي على أغلبية الأصوات، فقد عقدت الجولة الثانية في ٢١ فبراير ٢٠٢١م^(٣٧). يصوت نحو ٧,٤ مليون نيجري يمثلون نصف سكان البلاد تقريباً في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي يتنافس فيها محمد بازوم الموالي للرئيس المنتهية ولايته محمدو إسوفو، والرئيس السابق ماهاماني عثمان. ويبدو بازوم أقرب للفوز بهذا الاقتراع بعد حصوله على ٣٩,٣ بالمئة من الأصوات في الدورة الأولى، مقابل نحو ١٧ بالمئة لمنافسه^(٣٨). في ٢٣ فبراير أعلنت المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات نتيجة الجولة الثانية بحصول محمد بازوم - وزير الداخلية السابق ومرشح الحزب الحاكم- على ٥٥.٧٥٪ إلا أن هذه النتيجة مؤقتة ويجب تقديمها للمحكمة الدستورية لإقرارها. أكمل الرئيس محمدو يوسفو ولايته الثانية في عام ٢٠٢١ والتزم علناً بالتحدي، مما يمهد الطريق لأول انتقال سلمي محتمل للسلطة في البلاد منذ الاستقلال. تقدم عدد قياسي من المرشحين بلغ ٤١ مرشحاً للترشح للرئاسة، ولكن قُبل ٣٠ فقط. وكان من بين المرشحين الـ ١١ المرفوضين حمة أمادو، مرشح حزب المعارضة الرئيسي، الذي رفضت المحكمة الدستورية طلبه بسبب سجنه السابق لمدة عام في قضية الاتجار بالأطفال. أما أمادو الذي جاء في المركز الثاني في ٢٠١٦ والثالث في انتخابات ٢٠١١، فقد نفى جميع التهم الموجهة إليه وادعى أنها ذات دوافع سياسية^(٣٩). ورد في تقرير بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢: يؤدي رئيس النيجر المنتخب محمد بازوم اليمين الدستورية اليوم الجمعة، في حفل تنصيب بالعاصمة نيامي التي ستشهد حدثاً سياسياً غير مسبوق في تاريخ البلاد منذ استقلالها عن فرنسا قبل ٦٠ عاماً، يتم خلاله انتقال السلطة سلمياً من رئيس مدني منتخب إلى رئيس مدني منتخب في واحدة من أفقر دول العالم، في خطوة تحسب للرئيس المنتهية ولايته محمدو يوسفو، الذي لم يعدل الدستور للترشح لولاية رئاسية ثالثة، على عادة رؤساء أفارقة. ويُعد فوز بازوم في الانتخابات الرئاسية التي جرت في النيجر على دورتين سابقة تاريخية أيضاً في البلاد التي شهدت للمرة الأولى هزيمة العصبية القبلية أمام التحالفات السياسية، ليصبح أول رئيس من الأقلية العربية في تاريخ البلاد^(٤٠).

سادساً : الإنتخابات في ساحل العاج :- بدأت الخميس حملة الانتخابات الرئاسية المرتقبة في ساحل العاج يوم ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، وسط أزمة سياسية خلفها تعديل دستوري عام ٢٠١٦. ويخوض الانتخابات الرئيس الحسن وتارا، الذي ترشح لولاية ثالثة مثيرة للجدل، حسبما نقل موقع "فرانس ٢٤".

وينص قانون ساحل العاج على ولايتين رئاسيتين كحد أقصى لكن المجلس الدستوري اعتبر أنه مع الدستور الجديد الذي أقر عام ٢٠١٦، أعيد عداد ولايات وتارا الى الصفر، وهو ما تعترض عليه المعارضة بشدة. والمرشحون على منصب الرئيس المقبل لساحل العاج هم: وتارا (٧٨ عاما)، الرئيس السابق هنري كونان بيديه (٨٦ عاما)، وباسكال افي نغيسان الذي تولى منصب رئيس الوزراء خلال رئاسة لوران غباغبو، والنائب السابق كواديو كونان برتين. وتقتصر قائمة المرشحين على ٤ متنافسين، بعد رفض المجلس الدستوري في ساحل العاج ٤٠ من المرشحين الـ ٤٤ الذين تقدموا بطلب الترشح للانتخابات. وتأتي هذه الانتخابات في خضم مواجهة معارضة دعت إلى "عصيان مدني" وتلمح الى مقاطعة الاقتراع وسط أجواء توتر وعنف، حسب المصدر ذاته. كما يخشى العديد من المراقبين حصول أزمة قبل أو بعد الانتخابات، على غرار الأزمة التي وقعت قبل عشر سنوات، خلال انتخابات ٢٠١٠-٢٠١١، وأوقعت حوالي ثلاثة آلاف قتيل وأغرقت البلاد في الفوضى. يشار أن ١٥ شخصا قتلوا في أغسطس/ آب الماضي، في أعمال عنف وقعت في سياق إعلان ترشيح وتارا لولاية ثالثة^(٤١). دعا رئيس ساحل العاج الحسن واتارا الذي يطمح للفوز بولاية ثالثة في الانتخابات التي تجري السبت وسط أجواء متوترة، المعارضين إلى الهدوء فيما تزايدت الحوادث خصوصا في معقل المعارضة التي اعتبرت أن الاقتراع "فشل". وستكون نسبة المشاركة في الاقتراع محددة لمعرفة مدى نجاح دعوة المعارضة لمقاطعته. ولدى مفوضية الانتخابات مهلة خمسة أيام لإعلان النتائج. ويفترض أن يختار الناخبون البالغ عددهم ٧,٥ ملايين من أصل ٢٥ مليون نسمة سكان البلاد، أحد أربعة مرشحين هم واتارا (٧٨ عاما) والرئيس الأسبق هنري كونان بيديه (٨٦ عاما) زعيم أكبر حزب معارض، وباسكال أفي نغيسان (٦٧ عاما) رئيس الوزراء في عهد لوران غباغبو، والمستقل كواديو كونان بيرتان (٥١ عاما). وبعدها دانا قرار واتارا الترشح لولاية جديدة معتبرين أنه "انقلاب انتخابي"، دعا بيديه وأفي نغيسان إلى مقاطعة الاقتراع وإلى "العصيان المدني". وقال نغيسان خلال مؤتمر صحافي إن "هذا الانقلاب الانتخابي فشل. نجح الشعب في إفشال هذه الانتخابات". وتحدث المعارض عن سقوط "١٢ قتيلًا" في الحوادث بأثناء البلاد، دون أن تؤكد مصادر مستقلة ذلك. ورد واتارا في وقت سابق على دعوات المعارضة قائلاً "أناشد الذين أطلقوا شعار العصيان المدني الذي أدى إلى سقوط قتلى: توقفوا! ساحل العاج بحاجة إلى السلام وهذه أعمال إجرامية." وكانت العاصمة الاقتصادية شبه خاوية، حيث خلت الطرقات من الناس وأغلقت المحال التجارية وقتل ثلاثون شخصاً خلال التظاهرات التي تخللتها صدامات عرقية منذ آب/أغسطس بعد إعلان ترشيح واتارا. وقال رئيس الدولة الذي صوت في نهاية الصباح في كوكودي الراقية في أبيدجان، "أطلب من الشباب ألا يسمحوا لأحد بالتلاعب بهم" وتابع "أطلب من كل المواطنين الذين يحبون السلام والوطنية أن يذهبوا للتصويت". وقعت حوادث عديدة في جميع أنحاء البلاد في الصباح. فقد أعلن أبودرمان واتارا الرئيس الإقليمي للجنة الانتخابية أن "المواد الانتخابية أحرقت للتو في بروبو" على بعد حوالي عشرين كيلومترا عن بواكيه (وسط) ثاني مدن البلاد. وقطع أفراد الطريق الرئيسي في البلاد بين أبيدجان والشمال المؤدي إلى مالي وبوركينا فاسو بالقرب من دجيونونا (٣٥٠ كم شمال أبيدجان)، حسبما ذكر أحد السكان. في داوكرو (وسط الشرق) معقل كونان بيديه، لم تصل المواد الانتخابية إلى مراكز الاقتراع ونصبت حواجز في المدينة وعلى بعض الطرق المؤدية إليها كما ذكر صحافيون من وكالة فرانس برس. وفي بواديكرو وبونغوانو (١٠٠ كلم شمال أبيدجان، معقل أفي نغيسان) لم يتم فتح المكاتب كما ذكر شهود من المعسكرين. وأقيمت حواجز على الطرق بين المدن، وحذر الشباب من أنه "لا تصويت هنا!". وذكر صحافي في فرانس برس أن عدة مئات من الشباب الذين منعوا فتح مراكز الاقتراع اشتبكوا في حي بلوكاوس في أبيدجان ظهر السبت مع ضباط الشرطة الذين قاموا باستخدام الغاز المسيل للدموع. وفي بونوا (شرق) إحدى النقاط الساخنة للحملة، سرقت المواد الانتخابية وظلت مراكز الاقتراع مغلقة، وفقاً للموقع الإعلامي أليرت إنفو. من أجل أطفالنا - قالت ربة العائلة سيكا كوليبالي التي حضرت للتصويت في مركز كينيدي سياماكي في حي أبوبو الشعبي في أبيدجان "جننا للتصويت من أجل مستقبل ساحل العاج، من أجل أطفالنا، ليكون لديهم عمل". وكان مئات الناخبين مصطفىين أمام المركز عند فتح أبوابه. من جهته، صرح باتريك ألو (٣٢ عاما) في مركز مدرسة نوتردام في حي بلاتو في عاصمة البلاد الاقتصادية أيضا أن "العملية يسودها التوتر والخوف يعتري السكان وهذا يمكن أن يؤثر على نسبة المشاركة". وأضاف "لكل شخص رأيه لكن يجب أن يعبر عنه ويجب ألا يموت الناس من أجل انتخابات". وتثير الانتخابات في ساحل العاج أكبر منتج للكاكاو في العالم والتي أصبحت من جديد المحرك الاقتصادي لغرب إفريقيا الناطق بالفرنسية بعد عشر سنوات من النمو القوي، مخاوف من حدوث أزمة جديدة في منطقة تهزها هجمات جهادية متواصلة في منطقة الساحل وكذلك انقلاب في مالي وحركة احتجاج في نيجيريا الدولة العملاقة المجاورة. ونشرت السلطات نحو ٣٥ ألفا من أفراد قوات الأمن لضمان أمن مراكز التصويت. وأكد وزير الأمن ديوماندي فاغونديو الجمعة أن "كل الإجراءات اتخذت لئلا يسمح للسكان بالتصويت بسلام وهدوء"^(٤٢). أعلن رئيس ساحل العاج الحسن واتارا الخميس عدم ترشحه للانتخابات

الرئاسية المقبلة للفوز بولاية ثالثة، في قرار لاقى ترحيباً داخلياً وخارجياً بعد أشهر من الترقب. وقال واتارا أمام النواب وأعضاء مجلس الشيوخ الذين اجتمعوا في جلسة استثنائية في العاصمة ياموسوكرو، "أعلن أمامكم رسمياً أنني قررت عدم الترشح إلى الانتخابات الرئاسية المقررة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ ونقل السلطة إلى جيل شاب". ولا يتيح الدستور في ساحل العاج سوى ولايتين رئاسيتين، غير أنّ واتارا (٧٨ عاماً) الذي انتخب في ٢٠١٠ لولاية أولى، ثم في ٢٠١٥ لولاية ثانية، كان يعتبر أنّ من حقّه الترشح بعد تعديل الدستور في ٢٠١٦، الأمر الذي كانت ترفضه المعارضة. وقوبل إعلانه الذي جاء في سياق كلمة استمرت ثلاثين دقيقة، بالتصفيق الحاد من قبل النواب وأعضاء مجلس الشيوخ، و أيضاً من قبل تلامذة وطلاب كانوا مدعويين ومن جانبه، رحّب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بـ"القرار التاريخي للرئيس واتارا"، واصفاً إياه بـ"رجل يلتزم بكلمته ورجل دولة". وستتعدّد الانتخابات الرئاسية المقبلة بعد ١٠ أعوام على الأزمة التي أثارها انتخابات ٢٠١٠ والتي نشأت على خلفية رفض الرئيس السابق لوران غباغبو الاعتراف بفوز واتارا. وأسفرت تلك الأزمة التي استمرت حتى العام التالي، ٢٠١١، عن سقوط ثلاثة آلاف قتيل^(٤٣). أدلى الناخبون في ساحل العاج بأصواتهم بجهود السبب لاختيار نوابهم في انتخابات تثير آمالاً بالعودة إلى حياة سياسية سلمية بعد أربعة أشهر من الاضطرابات الدامية. للمرة الأولى منذ عشر سنوات، شاركت كل الأطراف السياسية الكبرى في هذه الانتخابات، بعدما قاطعت المعارضة الاقتراع الرئاسي الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ ووقعت قبله وبعده أعمال عنف سقط فيها ٨٧ قتيلًا ونحو ٥٠٠ جريح. وأغلقت مراكز الاقتراع عند الساعة السادسة مساءً (بالتوقيتين المحلي وغرينتش). وباستثناء ثلاثة جرحى بسلاح أبيض في منطقة بور بويه في أبيدجان، بحسب رئيس البلدية ومرشح المعارضة سيلفستر إمو، جرى التصويت بدون أحداث كبيرة في مجمل البلاد، بحسب صحافيين في وكالة فرانس برس ومئات المراقبين الإيفواريين. وكان الرئيس الحسن واتارا قد أدلى بصوته خلال النهار في حي كوكودي السكني في مدينة أبيدجان، آملاً أن يحتفظ حزبه تجمع الهوفويين من أجل الديمقراطية والسلام، بالأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية. وقال "أتمنى أن نتجاوز نهائياً المراحل المؤسفة للانتخابات الرئاسية في ٢٠١٠ و ٢٠٢٠". وصوّت الرئيس الأسبق هنري كونان بيديه، الذي كان يرتدي زياً أسود ويتزعم الحزب الديمقراطي لساحل العاج ويبلغ من العمر ٨٦ عاماً، في نفس المركز حيث دعا اللجنة الانتخابية المستقلة إلى "العمل على ضمان عدم الغش والاضطراب"^(٤٤). أعلن "الحزب الديمقراطي لساحل العاج"، أبرز حزب معارض متحالف مع حزب الرئيس السابق لوران غباغبو، الأحد ٠٧ مارس ٢٠٢١ فوزه في الانتخابات التشريعية التي جرت السبت، وذلك قبل إعلان النتائج رسمياً. وقال نيامكي كوفي، المنسق العام للانتخابات في الحزب الديمقراطي، خلال مؤتمر صحافي في أبيدجان "نحن نعلن فوزنا" مضيفاً "نظن أننا حصلنا على حوالي 128 مقعداً مع حلفائنا"، أي على غالبية مقاعد المجلس البالغة ٢٥٥ مقعداً. شكل "الحزب الديمقراطي لساحل العاج" تحالفاً مع "معاً من أجل الديمقراطية والسيادة" وهو تحالف يضم أنصار الرئيس السابق لوران غباغبو والجهة الشعبية لساحل العاج، التي عادت إلى اللعبة الانتخابية من جديد بعد انقطاع دام عشرة أعوام^(٤٥).

وسائل التأثير في مجريات الانتخابات الأفريقية:-

تمثلت وسائل التأثير في مجريات الانتخابات الأفريقية ٢٠١٨-٢٠٢١م في عدة استراتيجيات للفوز في الانتخابات الأخيرة^(٤٦): استغلال الحاكم ثغرات قانونية من الدستور لتفادي الانتقال السلمي للسلطة ، وقلة مشاركة المواطنين في الانتخابات بسبب حظر الرئيس لمرشحهم المفضل باستخدام اللجنة الانتخابية أو بسبب فقدان المواطنين الثقة في العملية الانتخابية نفسها. إضافة إلى مزاعم تزوير ومخالفات انتخابية أخرى من قبل أعضاء هيئة الانتخابات، والتي قوضت مصداقية النتائج وحرّضت على العنف قبل وأثناء وبعد الانتخابات. تغيير قواعد اللعبة الرسمية من قبل الأحزاب والحكومات الحاكمة، كمحو أو تعديل حدّ المدة الرئاسية أو إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية. كما لجأت الأحزاب السياسية إلى مخططات تقاسم السلطة بسرّية تامة، أو تبني تكتيكات تزوير كحشو صناديق الاقتراع. وقد أكدت التطورات السياسية الحالية في معظم الدول التي أجرت انتخاباتها بين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ أن العمليات الانتخابية أصبحت مجرد إجراءات شكلية. في حالة كل من النيجر، التي شهدت محاولة انقلاب فاشلة في ٣١ مارس/آذار ٢٠٢١، أي قبيل تنصيب الرئيس المنتخب محمد بازوم، وتشاد التي دخلها متمردون من ليبيا وشنّوا هجماتٍ قتل فيها وراء مقتل الرئيس إدريس ديبي بعد يوم فقط من إعلان فوزه بشكل رسمي من قبل اللجنة الانتخابية؛ فإن الاستنتاج الأكثر وضوحاً أن الانتخابات في بعض المواقف المشحونة قد تكون بارود أو "محفزة" لاندلاع الصراع والعنف السياسي. تراجع الثقة في الهيئات القضائية حيث يختلف مستوى الثقة في الهيئات القضائية في الدول الإفريقية عند النزاعات المرتبطة بالإجراءات والعمليات الانتخابية، فمنذ عام ٢٠١٦م رفعت أحزاب المعارضة في نيجيريا ومدغشقر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وبوتسوانا وغيرها دعاوى وقضايا في نتائج الانتخابات أمام المحكمة بحجة وقوع مخالفات، ولكن المحاكم في كل هذه القضايا أيدت النتائج

الأصلية وتبنت أحياناً مواقف مريبة أدت إلى اتهام هذه المحاكم بالتحيز للحزب الحاكم أو الحكومة القائمة. وفي الانتخابات الأخيرة في تشاد، رفضت المحكمة العليا ترشيح يحيى ديلو وأقالت صالح كيزابو من منصبه كزعيم رسمي لحزب المعارضة الرئيسي، بينما لم تصدر المحاكم نفسها أحكاماً أو أوامر صارمة ضد تمديد فترة الولاية الرئاسية أو إجراءات تعديل الدستور أو مساعي الرئيس الراحل إدريس ديبي لتقوية قبضته. وفي بنين انخرط الرئيس تالون في جهود تعزيز سلطته السياسية بتعيين محاميه السابق وصديقه المقرب جوزيف دجوجيننو رئيساً للمحكمة الدستورية متجاهلاً ردود أفعال مواطنيه من هذه الخطوة. ويفسر ما سبق أيضاً تلك المفاجأة العامة التي رافقت إلغاء المحكمة العليا، في فبراير/شباط ٢٠٢٠، للانتخابات الرئاسية التي أُجريت في مايو/أيار ٢٠١٩ في مالوي والتي فاز فيها الرئيس السابق بيتر موثاريكا بنسبة ٣٨.٦٪ من الأصوات؛ إذ شهدت مالوي احتجاجات واسعة ودعوى قضائية لمدة تسعة أشهر قادتها المعارضة على أساس حدوث مخالفات كبيرة بما في ذلك استخدام وسائل التصحيح لتغيير أوراق النتائج. وفي النهاية أصدرت المحكمة مرسوماً بإعادة الانتخابات والتي أُجريت في يونيو/حزيران ٢٠٢٠ مع نتيجة انتصار للمعارض والرئيس الحالي لازاروس مكارثي تشاكويرا بهامش ٥٩٪ من الأصوات مقابل ٤٠٪ للرئيس السابق بيتر موثاريكا. وبهذا كانت ملاوي ثاني دولة إفريقية (بعد كينيا في عام ٢٠١٧) تُلغى فيها انتخابات رئاسية من قبل المحاكم. كما أن آخر انتخابات في الكونغو الديمقراطية والتي أسفرت عن تولي المعارض فيليكس تشيسيكيدى للسلطة، هي أول إنتقال سلمي للسلطة، ويعتبر تشيسيكيدى خامس رئيس لجمهورية الكونغو الديمقراطية. و من النتائج الإيجابية أيضاً نتائج الانتخابات في النيجر حيث يمكن القول ان عدم ترشح الرئيس الحالي إيسوفو (٦٨ عاماً) لولاية ثالثة خلافاً للعديد من الزعماء الأفارقة، يعد سابقة جديد، كما انه يمثل نوع من أنواع التداول السلمي للسلطة الأمر الذي يتجلى في تعاقب رئيسان منتخبان، خاصة ان هذا البلد طغت عليه سلسه من الانقلابات العسكرية منذ إستقلاله عام ١٩٦٩م. يتساءل دور البرلمان في الأمور المتعلقة بالعمليات الانتخابية وتعزيز النزاهة والشفافية ببعض الدول التي أجرت انتخاباتها مؤخراً، كما يتراجع دور البرلمان في التتقيف السياسي لدى المواطنين. وهذا لا ينافي حقيقة أداء بعض النواب في دول إفريقية أخرى دوراً حاسماً في دفع عجلة التحقيق في القضايا الانتخابية الخلافية أو اقتراح مرسوم قانون يمكّن من نقادي وقوعها في المستقبل. انتشار الشبكة العنكبوتية في المدن والقرى النائية وتزايد استخدام المواقع الاجتماعية وفراً لسكان الدول الإفريقية فرصة توثيق التطورات في مراكز الاقتراع، وضيق ولو قليلاً مجالات تزوير الانتخابات، وأسهم في زيادة التعبئة والاحتجاجات على سياسات أو نتائج محددة. ومع ذلك، أصبح نشر أخبار مزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي من الأدوات الفعالة التي تستخدمها الأحزاب السياسية ومؤيديها للتأثير في الانتخابات أو لإثارة الفوضى، فصار قطع الشبكة العنكبوتية وحجب مواقع التواصل الاجتماعي سمة متكررة في الانتخابات الإفريقية منذ خمس السنوات الماضية. بل كانت من السمات البارزة في الرئاسيات الأخيرة في النيجر وأوغندا وتشاد. من جانب آخر، اضطرت الدول الإفريقية التي أجرت انتخاباتها بين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ إلى تبني خطوات وابتكارات جديدة للتكيف مع أزمة وباء كورونا، خاصة أنه لا يوجد في جُلِّ هذه الدول إجراءات بديلة للتصويت المبكر أو طرق أخرى سوى ذهاب المصوّت إلى مراكز الاقتراع بنفسه. ففي بوركينافاسو، قلّصت الحكومة فترة تحقيق سجل الناخبين، في حين تبنت ساحل العاج عملية التحقق من سجل الناخبين عبر الإنترنت، وفي جمهورية إفريقيا الوسطى، أوكل إلى موظف الاقتراع مسؤولية التأكد من التزام الناخبين بإجراءات الحد من انتشار كورونا، بينما استخدمت ملاوي وسائل التواصل الاجتماعي لتوعية الناخبين حول الوباء. وكلها إجراءات أثبتت فاعليتها ولكنها أدت أيضاً إلى قلة المشاركة في العملية الانتخابية وعرضت نزاهة الانتخابات محل النقاش خاصة لدى الشريحة التي تنتظر إليها كخطة جديدة لإبقاء الحكومات الراهنة.

الذاتية:-

في ظل الأزمة الجارية في تشاد المتمثلة في سيطرة المجلس العسكري الانتقالي على السلطة، وبالنظر إلى استراتيجيات الفوز من قبل الأحزاب الحاكمة في أوغندا وجيبوتي وبنين والنيجر وجمهورية الكونغو، يُتوقع أن تسير معظم الانتخابات القادمة في اتجاهات متشابهة أو أن تتكرر إحدى سيناريوهات الدول المذكورة في غالبية الدول التي تخطط لإجراء انتخاباتها. وذلك لأن إجراء الانتخابات أضحي ممارسة تهدف فقط إلى إضفاء الشرعية على الوضع الراهن أو الشخص الحاكم ولو تطلب ذلك احتكار موارد الدولة أو وسائل الإعلام أو تهريب الناخبين أو التزوير الصريح. وعلى أساس الانتخابات التي أُجريت مؤخراً وأحداثها ونتائجها، ومن أجل تمهيد الطريق أمام انتخابات شاملة وشفافة وفق الدستور وخاضعة للمساءلة القانونية، وضرورة تعزيز ثقة الجمهور في عملية الانتخابات ونتائجها وتجنب النزاعات الانتخابية، فإن النسبة الكبرى من الإصلاحات تقع على عاتق هيئة إدارة الانتخابات.

النتائج:-

تميزت الفترة الأخيرة من الإنتخابات في إفريقيا بسيطرة الخطابات العرقية والدينية وفقاً لتوجيهات الأحزاب وزعمائها. أستغلال الحاكم ثغرات قانونية من الدستور لتفادي الإنتقال السلمي للسلطة الأمر الذي يعكس سلباً علي فقدان الثقة والموضوعية. تراجع الثقة في الهيئات القضائية حيث يختلف مستوي الثقة فيها عند الدول الأفريقية خاصة عند النزاعات المرتبطة بالإجراءات والعمليات الإنتخابية. تضاول دور البرلمان في الأمور المتعلقة بالعمليات الإنتخابية وتعزيز النزاهة والشفافية ببعض الدول التي أجرت إنتخابات مؤخراً. إجراء الإنتخابات أضحى مجرد ممارسة تهدف فقط إلي إضفاء الشرعية علي الوضع الراهن أو الشخص الحاكم ولو تطلب ذلك إحتكار موارد الدولة ووسائل الإعلام، وأكدت معظم التطورات السياسية الحالية في معظم الدول الأفريقية أن العمليات الإنتخابية أصبحت مجرد إجراءات شكلية. تغيير القواعد الرسمية من قبل الأحزاب والحكومات الحاكمة ، كبحر أو تعديل حدّ المدة الرئاسية أو إعادة ترسيم الدوائر الإنتخابية. معظم التجارب الانتخابية للسنوات الأخيرة أثبتت أنه في بعض المواقف المشحونة قد تكون الإنتخابات بارود أو "محفزة" لاندلاع الصراع والعنف السياسي، وهو الأمر الذي ظهر جلياً في إنتخابات النيجر التي أعقبها محاولة أقلبانية فاشلة ٢٠٢١م. انتشار الشبكة العنكبوتية في المدن والقرى النائية وتزايد استخدام المواقع الاجتماعية وقرأ لسكان الدول الإفريقية فرصة توثيق التطورات في مراكز الاقتراع، بالإضافة إلي اساهمها في زيادة التعبئة والاحتجاجات على سياسات أو نتائج محددة، أو إستغلالها لنشر أخبار مزيفة تؤثر علي نتائج الإنتخابات. في ظل جائحة كورونا قامت بعض الدول الإفريقية ببعض الإجراءات من أجل التصويت وتسجيل الناخبين التي أثبتت فاعليتها ولكنها أدت أيضاً إلى قلة المشاركة في العملية الانتخابية وعرضت نزاهة الانتخابات محل النقاش خاصة لدى الشريحة التي تنتظر إليها كخطة جديدة لإبقاء الحكومات الراهنة

التوصيات: -

ضرورة تعزيز ثقة الجمهور في عملية الإنتخابات ونتائجها وتجنب النزاعات الإنتخابية. الاستقلال والحرية لهئية إدارة الإنتخابات في اتخاذ القرارات. مع الاستقلال المؤسسي لأداء وظائفها دون تدخل غير مبرر من الحكومة. توفير الموارد الكافية لهئية إدارة الإنتخابات والمؤسسات التابعة لها للقيام بواجباتها. توطيد ثقافة المساءلة والمراقبة لكافة النظم الإنتخابية اثناء العملية الإنتخابية. تفعيل الإجراءات التي تُمكن المواطنين والمجتمع المدني من تقديم شكاوى المخالفات السلوكية والقانونية من قبل أعضاء الهيئة الانتخابية. الإلتزام بالقواعد القانونية والدستورية للعملية الإنتخابية وعدم تحريفها أو التحايل عليها. تفعيل دور ووظائف الهيئات القضائية خاصة عند النزاعات المرتبطة بالإجراءات والعمليات الانتخابية والإلتزام بقوانينها.

الراجع:-

أولاً: الكتب:

شادية فتحي إبراهيم عبدالله، الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط١، عمان، ٢٠٠٥م.
غيورغ سورنسن، ترجمة عفاف البطاينة، الديمقراطية والتحول الديمقراطي - السيرورات والمأمول في عالم متغير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، أبريل ٢٠١٥م. David Held, Models of Democracy, 3rd ed, (Cambridge: Polity, 2006), pp1-2. Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism, and Democracy (Lodon; Allen & Unwin, 1976), p.260 Samuel P. Huntington, the Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century, (London: University of Oklahoma press, 1993.

ثانياً: الرسائل الجامعية: بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن ١٩٩١-٢٠٢١، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م.

ثالثاً: المجلات العلمية: زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، العدد (١٤)، مكتبة لسان العرب، العراق، ٢٠١٩م، ص٥٧٢. غسان سلامة ، "نحو عقد إجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية"، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ المنقحة، بيروت، ٢٠١١م.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

أحمد عسكر، الكونغو الديمقراطية: هل ينجح الإنتقال السلمي للسلطة، <https://www.qiraatafrican.com/home/new>، ٢٠١٩/١/٦، ٤٠:٨، تم التنزيل في الجمعة ٢٠٢١/٧/٩ الساعة ٢:٥٥ ظهراً. الأناضول، أنقرا، أفريقيا الوسطي.. ساحة حرب قبيل الإنتخابات الرئاسية، <https://www.aa.com.tr/ar>، ٢٠٢٠/١٢/٢٤م، تم التنزيل ٢٠٢١/٧/٢١م الساعة ١٢:٣٠ ظهراً. الإنتخابات العامة الأوغندية،

تم التنزيل في ٢١/٧/٢٠٢١م الساعة ٠٠:٢٠ ظهراً. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الانتخابات العامة الأوغندية ٢٠٢١، <https://ar.wikipedia.org/wiki>، تم التنزيل في ٢١/٧/٢٠٢١م الساعة ٥٥:٢٠ ظهراً. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الانتخابات العامة في النيجر ٢٠٢٠-٢١، <https://ar.wikipedia.org/wiki>، تم التنزيل في الخميس ١/٧/٢٠٢١م الساعة ٢٤:١٢ ظهراً. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، إعلان نتيجة الدورة الثانية للانتخابات في النيجر بفوز محمد بازوم، <https://ar.wikipedia.org/wiki>، تم التنزيل في الخميس ١٥/٧/٢٠٢١م الساعة ٢٤:١٢ ظهراً. ياموسوكرو/ الأناضول، الانتخابات في ساحل العاج ٢٠٢٠-٢٠٢١، <https://www.aa.com.tr/ar>، ١٥/١٠/٢٠٢٠م، الثلاثاء ١٣/٧/٢٠٢١م الساعة ٤:١٣ مساءً. يورونيوز مع أ ف ب ، الحسن و اتارا الخميس يعلن عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية <https://arabic.euronews.com/term>، 06/03/2020، الثلاثاء ١٣/٧/٢٠٢١م الساعة ١٣:١٨ مساءً. يورونيوز مع أ ف ب ، <https://arabic.euronews.com/term>، 06/03/2020، الأربعاء ٤/٨/٢٠٢١م الساعة ٢٧:٢٧ ظهراً. Eric Topona. "Opinion: France keeps Chad despot Idriss Deby in power". <https://bit.ly/3vb5hrA>، Deutsche Welle, February 2021. تم التنزيل في ٢٠/٧/٢٠٢١م الساعة ٤٥:١٠ صباحاً. Olivier Caslin. "Djibouti presidential election: Ismail Omar Guelleh draws closer to victory" Africa Repor, <https://bit.ly/3etXSgc>، تم التنزيل في ٢٠/٧/٢٠٢١م الساعة ٥:١١ صباحاً

هوامش البحث

- (١) زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، العدد (١٤)، مكتبة لسان العرب، العراق، ٢٠١٩م، ص ٥٧٢.
- (٢) Samuel P. Huntington, the Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century, (London: University of Oklahoma press, 1993), p3.
- (٣) Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism, and Democracy (London; Allen & Unwin, 1976), p.260.
- (٤) David Held, Models of Democracy, 3rd ed, (Cambridge: Polity, 2006), pp1-2.
- (٥) بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن ١٩٩١-٢٠٢١، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٢٣.
- (٦) شادية فتحي إبراهيم عبدالله، الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط١، عمان، ٢٠٠٥م، ص ٢٩-٣١.
- (٧) غيورغ سورنسن، ترجمة عفاف البطاينة، الديمقراطية والتحول الديمقراطي - السيرورات والمأمول في عالم متغير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ابريل ٢٠١٥م، ص ٣٥.
- (٨) غسان سلامة، "تحو عقد إجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية"، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ المنقحة، بيروت، ٢٠١١م، ص ٢٨، بتصرف.
- (٩) زياد جهاد حمد، مرجع سابق، ص ٥٨٩.
- (١٠) Eric Topona. "Opinion: France keeps Chad despot Idriss Deby in power". <https://bit.ly/3vb5hrA>، Deutsche Welle, February 2021. تم التنزيل في ٢٠/٧/٢٠٢١م الساعة ٤٥:١٠ صباحاً.
- (١١) Olivier Caslin. "Djibouti presidential election: Ismail Omar Guelleh draws closer to victory". Africa Repor, <https://bit.ly/3etXSgc>، تم التنزيل في ٢٠/٧/٢٠٢١م الساعة ٥:١١ صباحاً
- (١٢) حكيم نجم الدين - الانتخابات في افريقيا ٢٠٢١: إستراتيجيات وإتجاهات - <https://studies.aljazeera.net/ar/article> - مايو ٢٠٢١م، تم التنزيل في ٢٠/٧/٢٠٢١م الساعة ٣٠:١٠ صباحاً.
- (١٣) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، الانتخابات العامة في افريقيا الوسطي، <https://ar.wikipedia.org/wiki>، تم التنزيل ٢٠/٧/٢٠٢١م الساعة ٢٠:١١ صباحاً.

- (١٤) المرجع السابق.
- (١٥) الانتخابات العامة في افريقيا الوسطي ٢٠٢٠-٢٠٢١، "Elections 2020: The Central African President resolved more than ever". Afrique Panorama. 4 January 2020. الساعة ٨:٥٠ مساءً.
- (١٦) نسرين قسنطيني، أفريقيا الوسطى: الناخبون يقترعون في انتخابات رئاسية وتشريعية مهددة أمنياً، <https://www.france24.com>، ٢٠٢٢/١٢/٢٧، الساعة ٩:٤٧ صباحاً، تم التنزيل في ٢٠٢١/٨/٣ الساعة ٨:٥٥ مساءً.
- (١٧) مجلة الخليج، الجولة الثانية لانتخابات إفريقيا الوسطى تنطلق مع تراجع ضغط المتمردين، <https://www.alkhaleej.ae>، ١٤ مارس ٢٠٢١، الساعة ٧:٥٨ مساءً، تم التنزيل ٢٠٢١/٧/٢١ الساعة ١٢:٠٠ ظهراً.
- (١٨) الأناضول، أنقرا، أفريقيا الوسطى.. ساحة حرب قبيل الانتخابات الرئاسية، <https://www.aa.com.tr/ar>، ٢٠٢٠/١٢/٢٤، تم التنزيل ٢٠٢١/٧/٢١ الساعة ١٢:٣٠ ظهراً.
- (١٩) الانتخابات العامة في أفريقيا الوسطى، "Central African Republic President Touadera wins re-election". January 4, 2021. [msn.com](https://www.msn.com). Reuters. تم التنزيل في ٢٠٢١/٧/٢١ الساعة ١٢:٤٥ ظهراً.
- (٢٠) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، انتخابات الرئاسة التشادية ٢٠٢١، <https://ar.wikipedia.org/wiki>، ١٩ أبريل ٢٠٢١، تم التنزيل ٢٠٢١/٧/٢١ الساعة ١:٢٥ ظهراً.
- (٢١) وكالة الصحافة الفرنسية، انتخابات رئاسية نتائجها "محسومة سلفاً" في تشاد، <https://www.swissinfo.ch/ara>، ٢٠٢١/٤/١١، الساعة ١٣:١٣ مساءً، تم التنزيل في ٢٠٢١/٧/٢١ الساعة ١٠:٠٠ ظهراً.
- (٢٢) الفرنسية ٢٤، تشاد: انتخابات رئاسية يسعى ديبي للفوز بها بعد ٣٠ عاماً في السلطة، <https://www.france24.com/ar>، ٢٠٢١/٠٤/١١ - ١١:٢٨ صباحاً، تم التنزيل في ٢٠٢١/٧/٢١ الساعة ٢:١٢ ظهراً.
- (٢٣) جايسون ديكر، تشاد: ديبي يخلف إرثاً من الانتهاكات، أسوشيتد برس، <https://www.hrw.org/ar/news>، أبريل/نيسان ٢٠٢١، ٢٠٢١ ٣١:٤٣ مساءً، تم التنزيل ٢٠٢١/٧/٢١ الساعة ١:٤٧ ظهراً.
- (٢٤) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الانتخابات العامة الأوغندية ٢٠٢١، <https://ar.wikipedia.org/wiki>، تم التنزيل في ٢٠٢١/٧/٢١ الساعة ٢:٥٥ ظهراً.
- (٢٥) الانتخابات العامة الأوغندية، "U.S. cancels its observation of Uganda's presidential election"، [msn.com](https://www.msn.com)، January 13, 2021. Reuters. تم التنزيل في ٢٠٢١/٧/٢١ الساعة ٢:٢٠ ظهراً.
- (٢٦) الانتخابات العامة الأوغندية، "Uganda police arrest Bobi Wine, tear gas supporters"، الجزيرة، <https://www.aljazeera.net/news/politics> ١٢ يناير ٢٠٢١، تم التنزيل في ٢٠٢١/٧/٢١ الساعة ٢:٤٥ ظهراً.
- (٢٧) فرانس ٢٤، أوغندا: بعد ٣٥ عاماً من الحكم... يوييري موسيفيني يفوز بولاية رئاسية جديدة، <https://www.france24.com/ar>، ٢٠٢١/٠١/١٦ - ١٨:٤٦، تم التنزيل ٢٠٢١/٨/٤ الساعة ١١:٣٠ صباحاً.
- (٢٨) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الانتخابات العامة الأوغندية ٢٠٢١، <https://ar.wikipedia.org/wiki>، تم التنزيل في ٢٠٢١/٧/٢١ الساعة ٢:٥٥ ظهراً.
- (٢٩) وكالة الصحافة الفرنسية أف ب، الانتخابات في الكونغو: النظام الانتخابي، <https://ar.wikipedia.org/wiki>، 21 مارس ٢٠٢١ - ١١:٣٥، تم التنزيل الاربعاء ٢٠٢١/٨/٤ الساعة ١١:٤٤ ظهراً.
- (٣٠) أحمد عسكر، الكونغو الديمقراطية: هل ينجح الانتقال السلمي للسلطة، <https://www.qiraatafrican.com/home/new>، ٢٠١٩/١/٦ ٨:٤٠، تم التنزيل في الجمعة ٢٠٢١/٧/٩ الساعة ٢:٥٥ ظهراً.
- (٣١) أحمد عسكر، المرجع السابق.
- (٣٢) فرانس ٢٤/ أف ب، الكونغو الديمقراطية: المحكمة الدستورية تعلن فوز المعارض فيليكس تشيسكيدي في الانتخابات الرئاسية، <https://www.france24.com/ar>، 10/01/2019 - 14:12، الخميس ٢٠٢١/٧/١٥ الساعة ١٠:٥٤ صباحاً.

- (٣٣) فرانس ٢٤ / أ ف ب ، إعادة إنتخاب رئيس جمهورية الكونغو ساسو نغيسو بولاية جديدة بي ٨٨.٥٧ بالمئة من الأصوات ، ht
tps://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details ، الثلاثاء ٢٣/٣/٢٠٢١ الساعة ١٠:٢٠ مساءً، الجمعة
٢٠٢١/٧/٩ الساعة ٥٧:٥٧ ظهرًا.
- (٣٤) العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس، الإنتخابات في النيجر ٢٠٢٠-٢٠٢١ ، https://www.alaraby.co.uk/politics ،
27 ديسمبر ٢٠٢٠ ، تم التنزيل في الثلاثاء ١٣/٧/٢٠٢١ الساعة ١٧:١٢ ظهرًا.
- (٣٥) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الانتخابات العامة في النيجر ٢٠٢٠-٢٠٢١ ، https://ar.wikipedia.org/wiki ، تم التنزيل في الخميس
٢٠٢١/٧/١٥ الساعة ٢٤:٢٤ ظهرًا.
- (٣٦) العين الإخبارية، أعلنت اللجنة الانتخابية في النيجر الأحد، إجراء الجولة الأولى في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠م، -https://al-
ain.com/article/presidential-elections-held-niger-of-2020 ، الثلاثاء ١٣/٧/٢٠٢١ الساعة ٥١:١١ ظهرًا.
- (٣٧) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الانتخابات العامة في النيجر ٢٠٢٠-٢٠٢١ ، مرج سابق.
- (٣٨) فرانس برس ٢٤ ، الدورة الثانية للإنتخابات في النيجر ٢٠٢٠-٢٠٢١ ، https://www.france24.com/ar ، الثلاثاء
٢٠٢١/٧/١٣ الساعة ٣:١٢ ظهرًا.
- (٣٩) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، إعلان نتيجة الدورة الثانية للإنتخابات في النيجر بفوز محمد بازوم، https://ar.wikipedia.org/wiki ، تم
التنزيل في الخميس ١٥/٧/٢٠٢١م الساعة ٢٤:١٢ ظهرًا.
- (٤٠) مجدي مصطفى، تنحي الرئيس يوسفو وتولي بازوم ، https://www.aljazeera.net/news ، ٢/٤/٢٠٢١م ، الثلاثاء
٢٠٢١/٧/١٣ الساعة ٣٢:١٢ ظهرًا.
- (٤١) ياموسوكرو/ الأناضول، الإنتخابات في ساحل العاج ٢٠٢٠-٢٠٢١ ، https://www.aa.com.tr/ar ، ١٥/١٠/٢٠٢٠م ،
الثلاثاء ١٣/٧/٢٠٢١ الساعة ٤:١٣ مساءً.
- (٤٢) وكالة الصحافة الفرنسية أ ف ب ، الإنتخابات في ساحل العاج ٢٠٢٠-٢٠٢١ ، https://www.swissinfo.ch/ara/afp ، 31
أكتوبر ٢٠٢٠ - ٠٩:٥٨ ، الثلاثاء ١٣/٧/٢٠٢١ الساعة ١١:١٣ مساءً.
- (٤٣) يورو نيوز مع أ ف ب ، الحسن واتارا الخميس يعلن عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية
https://arabic.euronews.com/term ، 06/03/2020 ، الثلاثاء ١٣/٧/٢٠٢١ الساعة ١٨:١٣ مساءً.
- (٤٤) يورو نيوز مع أ ف ب ، https://arabic.euronews.com/term ، 06/03/2020 ، الأربعاء ٤/٨/٢٠٢١م الساعة ٢٧:٢٧ ظهرًا.
- (٤٥) مونت كارلو الدولية، https://www.mc-doualiya.com ، 17:47 - 07/03/2021 ، الثلاثاء ١٣/٧/٢٠٢١م
الساعة ٢٥:١٣ مساءً.
- (٤٦) حكيم نجم الدين - الإنتخابات في افريقيا ٢٠٢١ : إستراتيجيات وإتجاهات - https://studies.aljazeera.net/ar/article -
٢ مايو ٢٠٢١م ، تم التنزيل في ٤/٨/٢٠٢١م الساعة ١٠:١٢ صباحاً.